

الشفعة والقيّد قد يسبقان إتمام البيع. يجوز للشريك التنازل لشريك آخر وفق عقد التأسيس. وإذا كان التنازل لغير الشريك يُشعر المدير الشركاء، ولكل شريك استرداد الحصة خلال ثلاثين يوماً، ويُعيّن خبير عند الخلاف على الثمن. [1] وخطوات القيد أو التوثيق تختلف بين دولة وأخرى. لا رسم ولا ميعاد في هذا الملف. وفي الإمارات نقل الحصص والشفعة قيد المراجعة. [2]

➔ <https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/a8376aea-1bc3-49d4-9027-aed900b555af/1> نظام الشركات:

➔ <https://u.ae/en/information-and-services/business/Doing-business/doing-business-on-the-mainland/full-foreign-ownership-of-commercial-companies> قانون الشركات الإماراتي:

عقد تنازل عن حصص

بيع أو نقل حصص في شركة ذات مسؤولية محدودة في دول الخليج. استبدلوا كل [عبارة بين معقوفين]. هذه نقطة انطلاق، وتُراجع من محامٍ مرخّص في الدولة المعنية قبل الاستعمال.

البند (1): الأطراف والشركة

حُرر في [التاريخ] بين [البائع] («البائع») و[المشتري] («المشتري»). والشركة: [اسم الشركة] ذات مسؤولية محدودة، سجل [●]، رأس المال [●] («الشركة»).

البند (2): الحصص المتنازل عنها

يتنازل البائع للمشتري عن [●] حصة/حصص، تمثل [●] % من رأس المال، برقم/أرقام [●] في سجل الشركاء.

البند (3): الثمن والسداد

الثمن الإجمالي [●] [رقماً وكتابة]. والسداد: [دفعه واحدة / أقساط] في [●]. ولا تُثبت نسبة ضريبة في هذا الملف.

البند (4): شروط الإغلاق

يُتم الإغلاق عند [●] بعد استيفاء: [قرار الشركاء إن لزم / إشعار الشفعة / موافقة الجهة]. ويُحال إلى [نموذج قرار الشركاء](#) إن احتاج الأمر قراراً.

البند (5): إقرارات البائع

يقر البائع بأنه مالك الحصص حراً من أي رهن أو حجز معلوم له، وأن التنازل لا يخالف عقد التأسيس إلا إذا استوفى الشروط المذكورة.

البند (6): القيد والتوثيق

يتعاون الطرفان على إجراءات القيد أو التوثيق لدى [جهة السجل / كاتب العدل / المنصة] في [●]. ولا تذكر هذه الصفحة رسوماً أو مواعيداً.

البند (7): المستفيد الحقيقي

يتعهد الطرفان بالإفصاح عن [المستفيد الحقيقي](#) وفق النظام النافذ في الدولة.

البند (8): القانون والنزاع

يخضع لقوانين [●] ومحاكم [●].

البند (9): التوقيع

التوقيع: البائع [●]، المشتري [●]، والشركة إن لزم [●].

ملاحظات عن المملكة العربية السعودية

البند	النص
التنازل	يجوز للشريك التنازل لشريك آخر وفق عقد التأسيس. وإذا كان التنازل لغير الشريك يُشعر المدير الشركاء، ولكل شريك استرداد الحصة خلال ثلاثين يوماً، ويُعيَّن خبير عند الخلاف على الثمن (المادة الثامنة عشرة بعد المائة). [1]

ملاحظات عن الإمارات العربية المتحدة

النص	البند
قيد المراجعة. لا رقم مادة في هذا الملف. [2]	نقل الحصص والشفعة

قطر والبحرين والكويت وسلطنة عُمان

- قطر: قيد المراجعة. لا رقم مادة.
- البحرين: قيد المراجعة. لا رقم مادة.
- الكويت: قيد المراجعة. لا رقم مادة.
- سلطنة عُمان: قيد المراجعة. لا رقم مادة.

عن هذا النموذج

هذا نموذج استرشادي وليس استشارة قانونية، ولا ينشئ علاقة محامٍ بموكل. تتغير قواعد المحاكم وإرشادات الجهات التنظيمية والتشريعات؛ يُرجى الرجوع إلى المصادر الرسمية المرفقة ومراجعة العقد من محامٍ مختص في كل دولة معينة. آخر مراجعة: 22 أكتوبر 2026. احرص على مراجعته من محامٍ مرخص في دولتك قبل استخدامه، وحيثما كان النموذج أو المنصة الرسمية إلزامياً فهو المعتمد.

منهجية الإعداد: أُعدّ هذا النموذج استناداً إلى التشريعات والمنصات الحكومية الرسمية المذكورة في قسم المصادر، وروجعت كل معلومة نظامية مقابل النص الرسمي في تاريخ المراجعة. وحيثما وُجد نموذج أو منصة رسمية أشرنا إليها، وينبغي استخدامها. الأنظمة تتغير؛ فتتحقق من المصادر قبل الاستخدام، واعرض النص النهائي على محامٍ مرخص.

نص هذه الصفحة وملفات docx. مرخصة بموجب [ترخيص المشاع الإبداعي نسب المُصنّف 4.0 الدولي \(CC BY 4.0\)](#). ولا يشمل الترخيص اسم قانو وشعارها.

المصدر: نماذج/نموذج-تنازل-عن-حصص https://www.qanu.ai/ar/ · آخر مراجعة: 22 أكتوبر 2026 · ليست استشارة قانونية · CC BY 4.0

المصادر

[1] نظام الشركات، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/132) وتاريخ 1443/12/1هـ

<https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/a8376aea-1bc3-49d4-9027-aed900b555af/1>

[2] البوابة الرسمية لحكومة الإمارات (u.ae)، قانون الشركات التجارية (مرسوم بقانون اتحادي رقم 32 لسنة 2021) <https://u.ae/en/information-and-services/business/Doing-business/doing-business-on-the-mainland/full-foreign-ownership-of-commercial-companies>